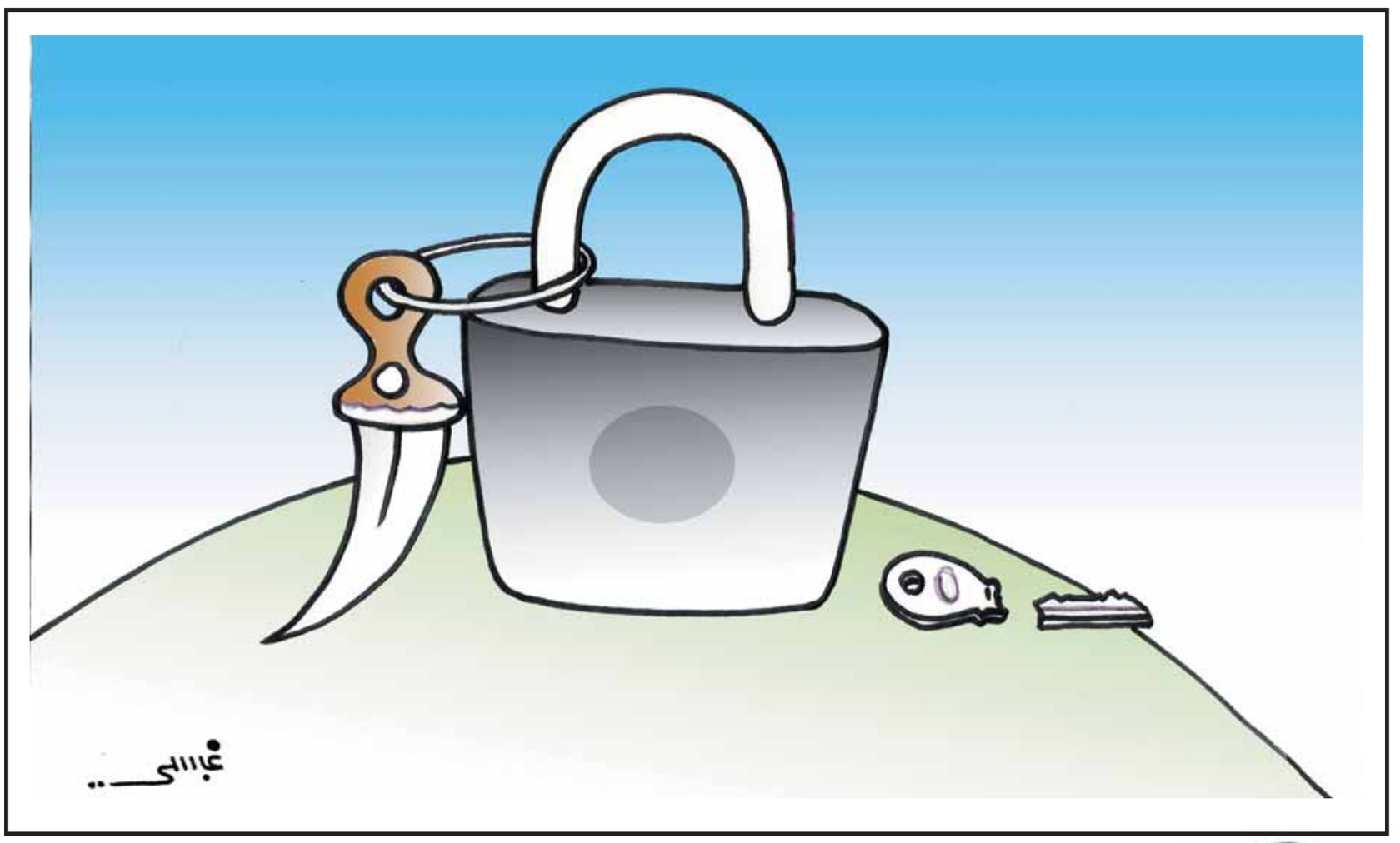

أحمد الشرعبي

# سباقات مصر

لا أقول أن علاقتنا بالعسكر غدت على ما يرام لمجرد أن قائدين عسكريين في اليمن ومصر لامسا شغاف قلوب شعبيهما في لحظات فارقة تتشح بالسواد وتضيّق الخناق أمام البطولات الاستثنائية بل هي تجعل منفذ الضوء لمثل هذه البطولات الإنقاذية خرم إبرة في جدار صلب.

ومع أن قلبي وعواطفي واستجابة القلم بين أناملي أقرب إلى الأول في نضاله الشاق من أجل وحدة البلاد إلا أنني – وقد تأخر وعد التغيير الجذري الجاد والحاسم في اليمن – بت أكثر ميلا لمأثرة الفريق عبدالفتاح السيسي وهو يرص أهرامات مصر سداً منيعاً في وجه الولايات المتحدة الأمريكية ويسقط رهانات جيوبها في الداخل بصورة مدركات جديدة على ذاكرة التاريخ نستخلص منها دروساً مبتكرة بما لإرادة الشعب من قوة وسحر يفوقان معجزات الحروب وسجل الملاحم الذائعة في سفر الحرية والاستقلال.

الرجل قال كلمة مصر ولم يستأذن أحداً غير شعبه وايماض ضميره كمحارب يؤدي واجب الوطن ولا يلقي بالاً لتعرجات السياسة وحساباتها أو يقيم وزناً لاملاءات الخارج طالما تبيّن إرادة الشعب وتحرى الطريق إليها وهو – وفقا لاعتمالات المشهد – أصغى جيداً لمنطقها والتزم انتهاج السبل المعبرة عنها..لكن هل صار السيسي بنموذجه المبهر عنواناً لاستدراجنا مجدداً إلى شراك الثكنات لندخل إثره دوامة الصراع مع حقب الجنرالات وتراثها القديم الجديد في السلطة والتسلط..

الحق والحق يقال أننا أحوج ما يكون لقراءة الأوضاع الراهنة في هذا البلد العربي العزيز قراءة موحية تتجاوز الوقائع اليومية ومقتضيات الظرف الانتخابي وعوامل الصراع الداخلي إلى أصغر طاولة أممية تمنح نفسها مشروعيات التدخل في شئوننا العربية وتستدعي شغب القبائل الحزبية في شرقنا الجريح لتعيد صياغة مفرداته مرة على شاكلة بؤر جاذبة توفر مبررات التدخل وحينا على هيئة أصابع ديناميت تجرد الأمة من ثوابتها وطوراً بشكل جينات مهجنة وجماعات تلبس قفاز الغيرة على الأديان والأوطان لتعمل خناجرها في شعوبنا قتلاً وتدميراً وتستمرئ خداع البسطاء بأطواقها الجاهزة للنجاة من النار والفوز بعروض الحور العين فيما لا تتورع عن اغتصاب حصة الآخر من حقوق الحياة وضروراتها المعيشية وعندما نقتفي أثارها ونعاين ممارساتها يدركنا الذهول إذ تستمرئ الدين والوطنية ضمن أسماء وعناوين ما نزل بها من سلطان وهي في أغلب حالاتها إما خليط مركب من رواسب تخلف ذاتي يسم مجتمعاتنا أو نتاج استثمار استعماري خارجي يبحث عوامل الصراع السياسي والمذهبي في كل بلد ويقف ويشرف ويمول الدراسات المعمقة عن بواعث الانقسامات العربية العربية وصولا نحو مخزون هائل من المعلومات التي تمكنه من تحقيق أهدافه بأريحية لا مثيل لها سوءاً ولا نضير يعادلها جشعاً واستغلالاً وهمجية.

كثيراً ما تطلعت شعوبنا لتوجهات عميقة تقيم أداء النظام القومي العربي الذي ما برح يمثل بالنسبة للمد الاستعماري عجينة رخوة يشكلها الغرب على أي صورة شاء ولا غرابة والحال ذاك أن يتراجع دور المعرفة ويبخس ميزان العقل وتغيب قيم الإنتاج وتخفت ثقافة الانفتاح لتسود مكانها لغة التطرف والنبذ وبهذا ولا شيء سواه تغدو حياة الأمة ملهاة مكتملة يتوزع العرب فصولها ويتساقطون في هاويتها..

ولئن بدت مظاهر الغبطة على ملامح القاتل أو المول!! فإنهما لا ريب سيدفعان إلى المصير ذاته لكأن الأمر خطام واحد تتداوله نوق قطيع مغمض العينين!

على أن وتيرة التنافس الانتخابي المصري وهي تشغل الناخبين بهرطقات العناد السياسي فإنها بالمقابل لا تضيف إلى رصيد التيار الناصري جديداً مثل تأكيدها على حاجة هذا التيار إلى مراجعات تؤصل ارتباطه بالخط النضالي التحرري القومي للزعيم الخالد بدلاً عن استخدام بروازالصورة المشرفة لمصالح حزبية تؤثر السلطة على الوطن وتقدم فنطازيا الظهور على موجبات التلاحم في مواجهة أعاصير تحني الهامات وتقصم الظهور.

عناد السياسة أوصل جماعات العنف إلى السلطة ومنح الخارج أوراقاً تنسف بهاء الربيع وعدالة ثوراته..وتحديداً كان هذا كلما فعلته قوى الحداثة خلال الانتخابات الرئاسية المصرية الأولى بعد الثورة فيما كان المفترض بمن شاركوا في المعركة الانتخابية الأولى الإفادة من الدرس السابق لا نسيانه لمجرد الرغبة في إثبات الوجود مع أن متاحات المشاركة السياسية الوطنية أكثر رحابة من التهيؤات العدمية المحصورة على نافذة واحدة!! وبوصفنا عرباً تهمنا مصر..وتؤرقنا أحداث مصر..ونفرح لمصر..ونشتكي ذيول التأثير الإخواني المصري على تطور واستقرار بلداننا فلا مندوحة من النظر إلى معطيات المشهد الأهرامي كما لو كنا ضمن أطرافه ناهيك عن أن يكون المشهد عامراً بتحديات وجودية لا أحسب أحداً من العرب بمنأى عنها..ولو كانت الانتخابات المزمعة شأنا تعالجه البرامج الحزبية أو صراعاً بين مدنية الدولة وعسكرتها لأمكن الاكتفاء بدور المتفرج على مجرياتها ولو كان الاقتصاد أو الأمن الداخلي أو الصراع مع جماعة الرئيس السابق محمد مرسي أو كل هذه المشكلات مجتمعة هو ما تعانيه مصر ما اختار غيارى العرب مثلا للاحتذاء أكثر من موقف أبي طالب ولقال كل منا (أنا رب إبلي) بل لو كانت مهمة الرئيس القادم أمراً اعتيادياً غير محفوف بمخاطر ناشبة وأخرى محتملة ربما لم نكن نرى في ترشح السيسي للرئاسة قضية تستحق التعاطف والمناصرة ولكان الرأي مغايراً وثوابت الدولة المدنية محل إجماع عربي لكن المسألة تخص سيادة مصر حدوداً ووجوداً وتعني العرب هوية ومصيراً و لو قدر للأيام أن تعود إلى الخلف قليلاً لرأينا عبدالناصر يقف مكان السيسي كما هو حال الأخير في لحظته الراهنة إذ يتنفس برئة ثلاث ثورات 17 يوليو التحررية 1967م ،وفبراير الوطنية 2011م ، و30 يونيو 2013م المصيرية وتلك مسلمات يدركها مناضلوا مصر ورموزها الناصعة وبطليعتهم الأستاذ حمدين صباحي الذي لم يحالفه الحظ في مواجهة خصوم يعملون خارج حركة الحياة فكيف له أن يكسب المعركة وعلى طرفها الآخر سيادة مصر وشعبها اليقظ وربما حمدين نفسه!

وللموضوع بقية من حديث عن نوافير مصر التي لا تهدأ.

د.عبدالواحد العفوري

(5-3)

# ليس رفضا لخيار الأقاليم ولكن مساهمة في ترشيده

alafuri@hotmail.com

**الوضع الراهن للامركزية في اليمن**

تأسست الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م كدولة أحادية بسيطة كنتيجة لاندماج كل من الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن الجغرافي) وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن الجغرافي)، وقد كانت كلا الدولتين الشطريتين تطبقان"اللامركزية" بدرجة محدودة ورؤى مختلفة نوعا ما حيث اعتمدت الدولة الجنوبية مبدأ تقديم الخدمات على المستوى المحلي بهدف تحقيق الكفاءة والمشاركة، بينما دعت الدولة الشمالية إلى إنتخاب المجالس البلدية كأسلوب لفتح الباب أمام المواطنين للمشاركة "السياسية" على المستوى المحلي ويعود التباين المشار إليه إلى اختلاف الخلفية القانونية للمشرع في كل من الدولتين السابقتين حيث تم الأخذ بالنموذج الإنكليزي في الشطر الجنوبي قبل الاستقلال عن بريطانيا واستلهام منهجية التشريعات الاشتراكية بعد تحقيق الاستقلال وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بينما آخذ المشرع في الشمال بعد قيام النظام الجمهوري "بمنهجية" التشريع المصري -ان جاز التعبير- المتأثر بالنموذج الفرنسي. وقد اقترن قيام الجمهورية اليمنية بإقامة نظام سياسي يقوم على الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وصيانة الحقوق العامة والمدنية، كما أكدت على ذلك المواد(4، 5، 6) من الدستور اليمني. ونصت المادة (146) على تبني الدولة الوليدة التوجه نحو اللامركزية من خلال إقامة سلطة محلية على مستوى المحافظة والمديرية وتشكيل مجالس محلية منتخبة، وفي هذا السياق جرى إصدار القانون رقم (52) لسنة 1991م الذي قضى بقيام المجالس المحلية على أساس المزج بين الانتخاب والتعيين، ولكن هذا القانون لم يدخل أبدا حيز التنفيذ، ولم تبدأ عملية "التطبيق" الفعلي للامركزية الإدارية والمالية إلا بعد صدور قانون رقم (4) لعام 2000م بشأن السلطة المحلية وما تلاه من قرارات جمهورية صدرت بعدد من اللوائح والأنظمة لغرض استكمال الإطار التشريعي للامركزية والذي على إثرها جريت أول دورة انتخابية للمجالس المحلية للمحافظات والمديريات العام 2001م ولأول مرة في تاريخ اليمن الجمهوري تم تفريع الموازنة العامة للدولة إلى قسمين أساسيين الأول يتضمن موازنة السلطة المركزية والثاني يتضمن موازنة السلطة المحلية وذلك ابتداء من العام المالي 2002م.

غير أن جميع التقييمات الموضوعية المنصفة التي جرت خلال الأعوام الأخيرة لتجربة اللامركزية في الجمهورية اليمنية والتي أجرتها في الغالب هيئات ومنظمات على قدر معقول من الحياد أكدت أن اللامركزية الإدارية والمالية في اليمن لا تزال مجرد واجهة مظهرية سطحية أكثر منها نظاما قائما متجذرا ضمن نسيج البيئة المحلية له استراتيجيته الواضحة وله أهدافه وقواعده وآلياته المستقلة الراسخة ويضطلع بصورة فعلية بالقيام بوظائفه ومهامها المبينة في القانون على محدوديتها وضبابيتها ، فالاستقلالية الإدارية والمالية للسلطة المحلية في المحافظات والمديريات وتناغم أدوارها ومهامها على المستوى المحلي لا تزال محصورة في الإطار الشكلي وفي أضيق الحدود ولا تزال الحكومة المركزية ممثلة بوزارة المالية والوزارات السيادية والقطاعية الأخرى ومكاتبها وفروعها ووحداتها في المحافظات والمديريات هي صاحبة اليد العليا الثقيلة في تسيير كلما يتصل بالشؤون المالية والإدارية للسلطة المحلية وذلك وفقا لتوجهاتها وسياساتها وأنظمتها الإجرائية المشبعة بالطابع المركزي حيث لا تحتل فيها الاعتبارات الخاصة بالسلطة المحلية سوى مساحة محدودة للغاية لا تتعدى القشور الخارجية. لقد أدى عدم استعداد المركز للتنازل الطوعي عن القوة المالية ومقاومته لنقل جزء من الصلاحيات الإدارية المركزية ناهيكم عن تفويضها إلى المستوى المحلي وخوفه من فقدان السيطرة إلى تحويل اللامركزية المالية والإدارية إلى مجرد ممارسة شكلية عاجزة عن تحقيق أي قدر من الاستقلال الإداري والمالي الحقيقي للسلطة المحلية وبقاء الجهاز التنفيذي الإداري والمالي للسلطة المحلية تابعا ووكيلا للوزارات والهيئات المركزية بينما المجالس المنتخبة لا يتجاوز دورها المباركة الصورية لأعمال الجهاز التنفيذي الذي يتبع فعليا للمركز ويأتمر بأمره، لقد انتهت تلك التقييمات إلى إطلاق دعوات عاجلة للحكومة لمباشرة إجراء إصلاحات جوهرية شاملة للوضع القائم لنظام السلطة المحلية وبحيث يتم التأسيس للانتقال إلى نظام حكم محلي حقيقي يفضي إلى قيام وحدات حكم محلي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والموارد والقدرات الكافية لتلبية احتياجات مجتمعاتها المحلية من الخدمات الأساسية وان تلعب دورها في التصدي للجوع والفقر والبطالة التي تتفاقم معدلاتها من يوم لآخر بصورة كارثية وفي والنهوض بعملية التنمية الشاملة على المستوى المحلي، وهكذا فإن كافة المؤشرات تقريبا تدل على أن تجربة اللامركزية الإدارية التي طبقت في الجمهورية اليمنية انتهت إلى حالة من الفشل الذريع فبدلا من أن تؤدي إلى تحقيق أي قدر من تخفيف المركزية الشديدة وإيجاد حد أدنى من "الشعور" بالمشاركة في السلطة والثروة من قبل مجتمعات المواطنين في المحافظات والمديريات، تحولت من الناحية الفعلية إلى وسيلة إضافية لأحكام قبضة المركز وهيمنته على المستويات الأدنى من خلال "إنتاج" وتكوين "نسخ" محلية للمركز "المقدس" عملت كأذرع أخطبوطية لإنفاذ رغباته و"أهدافه السياسية الضيقة" بوسائل المال "العام" والسلطة "العامة" تحت مسمى "نظام السلطة المحلية" بينما ظل العمل لتحقيق الأهداف المعلنة لنظام الإدارة المحلية معلقا حتى أجل غير مسمى.

فإذا كان هذا هو الوضع الراهن "للدولة" في اليمن بالأبعاد المؤسسية (نوعية المؤسسات) وإدارة الحكم واللامركزية فما مدى قدرتها وجاهزيتها على إدارة وتنفيذ عملية الانتقال الى الدولة الاتحادية والوفاء بمتطلبات هذه العملية التي لا تقل في الحدود الدنيا عن القدر المناسب من جاهزية وتماسك وفعالية مؤسسات الدولة المركزية الحالية وخصوصا المؤسسة العسكرية والأمنية ومؤسسة القضاء (القدرة الفعلية على فرض حضور هيبة الدولة-الضامنة) والقدر المناسب من الموارد المتاحة والقدرة على الاستخدام الرشيد والكفؤ لهذه الموارد لضمان سلاسة ونجاح عملية الانتقال، وأخيرا أن تكون عملية الانتقال المذكورة جزء من رؤية استراتيجية متكاملة تم انجازها على قدر كبير من النضوج والموضوعية والواقعية والحسابات العلمية الدقيقة تضع أمامنا صورة بانارومية واضحة لليمن الذي ننشده في عام 2030م كأبعد نقطة زمنية ممكنة الاستشراف عند حد مقبول من اليقين وفق ما هو متاح من أدوات ووسائل ومنهجيات علمية .إن عدم التقدير السليم للوضع والاندفاع نحو الانتقال إلى النموذج الاتحادي المعلن عنه للدولة (الستة الأقاليم كما وردت في تقرير لجنة تحديد الأقاليم) في ظل الافتقار إلى الحد الأدنى المشار إليه من نوعية المؤسسات والموارد والقدرات والرؤية الاستراتيجية من المؤكد وليس مجرد احتمال ان يفضي إلى الانحراف عن تحقيق النتائج المأمولة وقد يذهب ببلاد اليمن وأهلها الطيبين إلى حيث لا يتطلعون ولا يعلمون.

*أستاذ الاقتصاد- جامعة تعز.

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

# غرابيات

* الربيع العربي : وين العسل يا نوب ؟
* التغيير : ياقافلة عاد المراحل طوال
* اليمن الجديد : مهما يلوعني الحنين شاصبر وراعي لك سنين
* الفلتان الأمني : سرقت النوم من داخل عيوني .
* المحاصصة : نقسم الحب نصين
* الصراع السياسي : كلما صفت غيمت
* الاقتصاد : راعي لي وباجي لك
* الوظيفة العامة للدولة : صبوحة خطبها نصيب
* الاحزاب : المناصب كلها مشتاقة لك
* الشباب : هذا الذي يا شبابي ذي ما حسبنا حسابه
* المسؤولون : ما علينا يا حبيبي ما علينا من كلام "الشعب" ما كنا درينا .
* الفساد : وقف وودع
* الأقاليم : وقفت والخوف بعينيها تتأمل فنجانا مقلوباً .
* الوفاق : بتلوموني ليه ؟
* البند السابع : احتفل بالجرح
* المحطة الغازية : طالعة من بيت ابوها ..
* المغترب : لنا الله
* البطالة : جاءت معذبتي
* العمال : أجر الصوت من جرح براني
* الكهرباء : يا ماطور قل لي رايح على فين؟!
* الغاز : الا ياليتني انا لك وانت لي
* المناصب : شلنا يا ابو جناحين
* القات : عليك سموني وسمسوني
* الديون : نجوم الظهر تسألني
* نقابة الصحافيين : مهلنيش!
* السلاح : لا تلعب بالنار ..
* العمل : قل لمن مال عنا واختفى واحتجب
* الصحة : موعود معايا بالعذاب
* المواطن : تعيش انت وتبقى انا الذي مت حقا .
* الطالب في الخارج : يا سامعين الصوت ردوا علينا
* مكافحة الفساد : لا افتش مغطى ولا اغطي على مفتوش
* الشعب : صبرت صبر الحجر في مدرب السيل واعظم .

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين

وجهة مطر



عبدالله دوبلة

# الفصل السابع..

يمكن تلخيص قرار مجلس الأمن الأخير في فكرتين رئيسيتين هما:

1_ هو أنه يساعد على الوصول إلى نهاية آمنة وناجحة للعملية السياسية الانتقالية الراهنة. من خلال وضع المعرقلين تحت المراقبة والتهديد بالعقوبات.

2_ هو أنه يضع البلد تحت طائلة الوصاية الدولية طويلة الأمد، التي تضع انتهاء التهديد الذي يمثله اليمن على الأمن والسلم الدوليين سقفا لها، بحسب الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة. وليس انتهاء المرحلة الانتقالية.

فالقرار الذي ينص على تشكيل لجنة أممية من أعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية وغير الدائمين، إضافة إلى لجنة خبراء من ثلاثة لتحديد الأعمال التي تعد معيقة للعملية السياسية الانتقالية الراهنة، وتسمية الجهات والأشخاص المعرقلين، وفرض عقوبات عليهم تشمل تجميد الأرصدة والمنع من السفر، هو يهدف فعلا إلى الوصول إلى نهاية آمنة للمرحلة الانتقالية الراهنة التي حددها بالوصول إلى الاستفتاء على الدستور الجديد وانتخاب القيادة السياسية الجديدة للبلد بموجبه أيضا.

غير أن الوصول إلى نهاية المرحلة الانتقالية وحده لن يكون كافيا لإخراج اليمن من التصنيف تحت "الفصل السابع" لميثاق الأمم المتحدة الذي برر له في القرار بكون اليمن في اللحظة الراهنة يمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، فتلك التهديدات التي قد ينظر إلى أعمال تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الذي يتخذ من اليمن مقرا له كإحداها، هي لن تنتهي بمجرد الحصول على دستور جديد للبلد وحكومة منتخبة بموجبه أيضا، سيكون على أية حكومة يمنية في المستقبل أن تقنع تلك القوى العظمى التي تهيمن على قرارات مجلس الأمن بانتهاء تلك التهديدات لرفع اسم اليمن من تلك القائمة، وهو أمر يصعب حدوثه على المدى الزمني القريب..

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388